الاشراف المصري، بما يشبه احد انواع انماطه، هو مفهوم قانوني تغلب عليه الاعتبارات السياسية، اكثر من النواحي القانونية، وانه يطبق (على اقاليم) لحل مشاكل سياسية معقدة، وان مضمونه ينفرج ويضيق (لصالح الاقليم الذي يتمتع به)، تبعاً لتغير الظروف والاوضاع المحيطة، وان انتهاءه يخضع، في التحليل الاخير، الى التبدلات والتغيرات السياسية، وبالنظر كذلك الى ان الوجود المصري في القطاع، خضع لاعتبارات سياسية في الاساس، سواء في ما يتعلق ببدئه او انتهائه، فان مسؤولية مصر عن القطاع، بعد العام ١٩٦٧، تخضع، هي الاخرى، لاعتبارات سياسية، تبقى خاضعة لتقدير القيادة المصرية.

وعلى الرغم من ان مصر لم تترك القطاع بمحض ارادتها، ولم تعترف بالاحتلال الاسرائيلي له، الا ان اتفاقيتي كامب ديفيد، وما اعقبهما من توقيع اتفاقية الصلح المصرية ـ الاسرائيلية (آذار ـ مارس ١٩٧٩)، تعتبر، من الناحية الفعلية، تخلياً عن القطاع من خلال تخليها عن الحل الشامل للصراع العربي ـ الاسرائيلي[٨٨]. وهنا، وانطلاقاً من ان العمل الدولي لم يعرف قوة الاجبار الملزمة قانوناً، فانه لا يوجد سند قانوني يلزم مصر بالاعتناء بالقطاع، وبابنائه، لأن المسؤولية الدولية التي تترتب على احد اشخاص القانون الدولي، عند قيامه بعمل، او امتناعه عن القيام بعمل، تتطلب توافر شرطين:[٨٩]: اولهما، ان يكون العمل غير مشروع؛ وهنا، فان تحديد مشروعية العمل من عدم مشروعيته، تحتمل الكثير من الاحتمالات والتأويلات، هذا علاوة على اعتقاد مصر بأن ما تقوم به، هو في نطاق العمل المشروع؛ اما الشرط الثاني، فهو ان تكون الرابطة القانونية التي ينشئها العمل غير المشروع قائمة بين اشخاص القانون الدولي كاملي السيادة؛ وقطاع غزة لم يكن تحت الادارة المصرية سوى وحدة سياسية (دولية) ناقصة السيادة، كما انه، حتى الآن، لم يتطور الى وحدة سياسية دولية.

الثانية: بالنظر الى ان السيادة القانونية في القطاع، خلال فترة الادارة المصرية، كانت كامنة في ارادة ابنائه، وان الادارة المصرية كانت تمارسها نيابة عنهم، وبالنظر الى ان هذه السيادة ما زالت كامنة في ارادة ابناء القطاع[٩٠]، فان هؤلاء، وبالتحديد بعد حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣، اخذوا يطالبون بدولة فلسطينية مستقلة تجمعهم وابناء الضفة الغربية تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، او على الاقل بأن تكون هذه الدولة مرتبطة، بشكل او بآخر، بعلاقة مع الاردن[٩١]. ومنذ ذلك الحين، وقبله ايضاً، تماثلوا مع حركة منظمة التحرير الفلسطينية ووقفوا معها في خلافاتها العربية، ومن بينها الخلافات الفلسطينية ـ المصرية، التي ظهرت على السطح مع توقيع مصر لاتفاقية سيناء (أيلول ـ سبتمبر ١٩٧٥) وبلغت ذروتها مع توقيع مصر لمعاهدة السلام مع اسرائيل[٩٢]، حيث اعتقدوا بأن هذه الاحداث، ما هي الا عقبات تقف على طريق تخليصهم من الاحتلال واقامة دولتهم المستقلة. الا انه، وعلى الرغم من ذلك، وربما نظراً لارتباطات ابناء القطاع، البشرية والمصلحية، مع مصر، وربما، ايضاً، لاعتقادهم بمركزية دور مصر في الصراع العربي ـ الاسرائيلي وضرورة عودتها الى الانغماس فيه، فلقد ظلوا ينظرون الى هذا البلد نظرة أمل في ان تساهم في حل مشاكلهم الحياتية، وفي ان تتخلى عن ارتباطاتها بكامب ديفيد، على طريق المساهمة في تخليصهم من الاحتلال ومساعدتهم على تقرير مصيرهم.

بأخذ هاتين الزاويتين في الاعتبار، يمكن القول ان مسؤولية مصر عن قطاع غزة، وعن ابنائه، تظل مرهونة بتقدير القيادة المصرية، وبمدى اقترابها من الواقع العربي، والواقع الفلسطيني، وبمدى اقتراب هذين الاخيرين، في المقابل، منها.

وفي هذا الاطار، يحلو للبعض ان يفرق بين المسؤولية القانونية (التي يترتب على الاخلال بها